

اعتمدت الدول النامية سابقاً استراتيجيات تمويل التنمية بالاستناد إلى النقد الأجنبي من المساعدات والمنح والقروض، وتعزيز العملات الأجنبية عبر الصادرات، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتنمية المؤسسات المالية كالموسسات والأسواق والمدخرات المحلية. التزمت هذه الدول بالتخطيط التنموي، وأنشأت بنوكاً مؤممة وجهت التمويل لقطاعات مثل الزراعة والمشاريع الصغيرة والصناعات والخدمات، مع تحديد أهداف إنتاجية وتقليص دور القطاع الخاص، حيث كانت زيادة الأعمال وأسواق الأسهم محدودة أو غائبة. كان التمويل الحكومي أساساً للحد من الفقر والبطالة وتقلبات الاقتصاد الكلي. لكن هذه السياسات أسفرت عن نتائج اقتصادية ضعيفة، تمثلت في عجز مالي متكرر، اختلالات في ميزان المدفوعات، ضغوط تضخمية، نمو منخفض، وضعف تنافسي، واستمرار مشكلات الفقر والبطالة. مع التحديات، تحولت العديد من الدول النامية نحو استراتيجيات النمو القائم على السوق، فازدادت أهمية التمويل والابتكارات المالية وتدفقات رأس المال. نمت أنشطة القطاع الخاص في إصدار الأسهم والسندات وتطورت أسواق رأس المال بشكل كبير. ظهرت أنظمة قانونية داعمة لآليات السوق تركز على ضمان حقوق الملكية وإنفاذ العقود. شهدت هذه المرحلة إعادة هيكلة مالية عبر الاندماجات والاستحوادات، وتصفية الشركات المتعثرة، وخصخصة شركات عامة خاسرة. بدلاً من الهيمنة، أصبحت الحكومات تخلق حوافز للنمو ضمن آليات السوق. حققت اقتصادات الأسواق الناشئة مثل كوريا الجنوبية والصين وبعض دول أمريكا اللاتينية والهند ودول أوروبا الشرقية نتائج أفضل في تخصيص الموارد الديناميكي والنمو الاقتصادي، حيث أصبح القطاع الخاص المحرك الأساسي للكفاءة والنمو. ركزت الحكومات في الاقتصادات المختلطة على كفاءة القطاع العام وتحقيق أهداف تنموية مثل خفض الفقر والبطالة والتضخم وتحسين ميزان المدفوعات. رغم هذا التقدم، لا تزال قطاعات كبيرة من السكان تعيش تحت وطأة الفقر وتنمو المؤسسات الداعمة للسوق ببطء، مما يضع ضغطاً كبيراً على التمويلات الحكومية. ومع ذلك، كان هناك تقدم ملحوظ في تطوير الأنظمة المالية وأشكال تراكم الأصول كعناصر أساسية للنمو المستدام، وثبت أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص مهمة لنجاح التنمية. شملت النتائج الإيجابية زيادة الكيانات المؤسسية، وتوسع نطاق الأسواق المالية، وازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وانتشار التمويل الأصغر في دعم الأسر الفقيرة. يساعد فهم آليات التمويل والحكومات والمؤسسات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الضرائب والقروض والإنفاق العام والاستثمارات الاستراتيجية، مما يساهم في الحد من الأزمات الاقتصادية والتقلبات المالية. كما يوفر التمويل أدوات للمستثمرين والأفراد لاتخاذ قرارات مدروسة بشأن الادخار والاستثمار، ويعزز من استقرار الاقتصاد الكلي ويحقق نمواً طويلاً الأمد. التمويل ليس مجرد دراسة مالية، بل هو علم اجتماعي واقتصادي متكامل يربط بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع، وفهم مبادئه وإدارتها بحكمة يعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين جودة الحياة، مما يجعله أحد الأعمدة الأساسية لنهضة المجتمعات الحديثة.